

## ارتياح في الشارع التونسي لمحاكمة بن علي

يبدى التونسيون ارتياحاً لسير محاكمة الرئيس السابق زين العابدين بن علي وزوجته، بعدما أفضت القرارات الأولى إلى سجنه 35 عاماً، في وقت يأمل فيه البعض أن تؤدي المحاكمات إلى فتح قضايا التعذيب والقتل والاختفاء القسري التي ارتكبتها بن علي

تونس - سفيات الشورابي

جاء إصدار القضاء التونسي حكماً بسجن الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي وزوجته ليلى الطرابلسي 35 عاماً، إضافة إلى دفع غرامة مالية قدرها 75 مليون دولار في ما يعرف بقضية قصر سيدي الزلفي، والمتهملة في الاستيلاء على المال العمومي والاختلاس، منلجاً لقلوب الكثير من التونسيين، في انتظار النظر في القضية الثانية المعروفة بقضية قصر قرطاج، والمتعلقة بالخصوص



بن علي برفقة زوجته ليلى (رويترز)

الرئيس المخلوع في جلسة أول من أمس في المحكمة الابتدائية وسط إجراءات أمنية مشددة. وقال نقيب المحامين عبد الرزاق الكيلاني، في بداية جلسة المحاكمة، «إننا نريد أن تطوي صفحة الماضي، وأن تجري المحاكمة في ظروف عادية، فتكون محاكمة عادلة»، وذلك بعدما ثار جدل بشأن حق المتهمين في تكليف محامين للدفاع عنهما. فالقانون التونسي يرفض تولي محامين نيابة أحد المتهمين، ما لم يمثل مباشرة أمام القاضي.

أما من بيروت، فتتولى المحامي أكرم عازوري إطلاق التصريحات الإعلامية، يمينا ويساراً، منزهاً بن علي عن الجرائم التي ارتكبتها في حق التونسيين، وتلا عازوري بياناً نيابة عن بن علي أكد فيه عدم امتلاكه أي حساب مصرفي أو عقارات خارج تونس، وأشار إلى أن الأسلحة التي وجدت في قصره هي «هدايا رسمية» تلقاها من بعض رؤساء الدول، فيما اتهم بن علي المسؤولين

بحيازة مخدرات وأسلحة وذخيرة نارية وعدم إعلان امتلاك آثار منقولة، التي تاجل الحكم فيها إلى الثلاثين من الشهر الجاري لإعداد ملف الدفاع.

أحكام أراحت جزءاً كبيراً من الرأي العام التونسي، الذي بقي مشدوهاً في الفترة الماضية بحجم الأموال الضخمة التي اختلسها الرئيس المخلوع وحاشيته، فيما لا يزال قسم آخر من المجتمع ينتظر بفارغ الصبر فتح قضايا عمليات التعذيب والقتل والاختفاء القسري، التي ارتكبتها بن علي طيلة 23 سنة من حكمه.

الأحزاب السياسية التونسية التزمت الصمت بخصوص هذه القضية، ربما احتراماً للسير العادي للقضاء التونسي، الذي بدا كأنه يتبع الطريق السوي من أجل تكريس إعلاء القانون وتوفير شروط المحاكمة العادلة حتى ضد من كان سابقاً يوظف العدالة لتصفية خصومه السياسيين، إذ عينت نقابة المحامين التونسيين خمسة محامين للدفاع عن

التونسيين بفبركة «مسرحية سيئة الإخراج»، من خلال استقدام أوراق مالية من البنك المركزي، وتصويرها وبثها على التلفزيون الحكومي كأنه استحوذ عليها. بن علي الذي تحدى واجب الصمت الذي تفرضه عليه السلطات السعودية مقابل إقامته فوق أراضيها، لم يتجرأ على إعلان اعتزازه المثل أمام المحكمة للدفاع عن نفسه في صورة التأكد من نظافة يده. والأكد أن بن علي لن يجرؤ على الإقدام على مثل هذه الخطوة، هو الذي يعي جيداً حجم الجرائم التي ارتكبتها بن علي والذي سمح التخلص منه، بفتح أفق جديدة أمام التونسيين. وهو ما ذهبت إليه صحيفة «الغارديان» البريطانية أمس، بعدما عدت محاكمة بن علي بداية لعملية طويلة من جانب الحكومة التونسية لمعاقبة المسؤولين عن عمليات القتل والتعذيب في ظل النظام القديم، بل وأيضاً بداية لمحاولة السيطرة على 40 في المئة من الاقتصاد التونسي.

### شخصية اليوم

يؤخذ على وزير الخارجية المصري الجديد محمد العرابي أنه «رجل أحمد أبو الغيط»، وأنه سار مشواره الدبلوماسي في عهد النظام السابق، ولكن مهما يكن، فإن مهمة صعبة تنتظره لاستكمال ما بدأه سلفه نيلك العربي في ملفات خارجية شديدة الحساسية

## محمد العرابي

وجه جيد. فقد عمل سفيراً لمصر لدى ألمانيا لمدة ثماني سنوات، كذلك عمل سفيراً في كل من الكويت ولندن وواشنطن، واستمر بالعمل الدبلوماسي لأكثر من 35 عاماً. وكان عضواً في مكتب كل من وزير الدولة للشؤون الخارجية السابق بطرس غالي، ثم عضواً في مكتب وزير الخارجية الأسبق عصمت عبدالمجيد ومديراً لمكتب عمرو موسى. وقور إعلان اختياره قائماً بأعمال وزارة الخارجية، وجه المرشح المحتمل للرئاسة، عبد الله الأشعل، انتقاداً عنيفاً لهذا الاختيار. وأصدر بياناً قال فيه إن «تعيين العرابي يهدف إلى تكريس نتائج نظام مبارك الذي لم تتخلص منه وزارة الخارجية»، مضيفاً أنه «إذا كانت أميركا وإسرائيل تستطيعان التأثير على القرار المصري في تعيين وزير في الحكومة، فما بالنا بانتخابات حرة ونزيهة تؤدي إلى نظام ديمقراطي يحقق الاستقلال لمصر». انتقادات صاحبته اتهامات للفترة التي قضاها العرابي في ألمانيا إبان تلقي الرئيس السابق العلاج هناك، إذ يرى البعض أنه لا يستقيم أن يتولى حقيبة الخارجية رجل شارك في حملة التضليل الإعلامي التي واكبت فترة علاج الرئيس السابق، إضافة إلى اتهامات خاصة بكونه أحد رجال أبو الغيط، ومن «الشلة» التي أسهمت في تراجع الدبلوماسية المصرية في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك.

ومهما تكن هذه الاتهامات، فإن فرصة العرابي في إثبات كفاءته تنحصر في إنجاز المهمات العاجلة للدبلوماسية المصرية بعد الثورة، ومنها التواصل مع الغرب من دون التماهي معه، وإجراء ما يسمى الفرز داخل مبنى الخارجية المطل على كورنيش النيل، واستخدام مبدأ الكفاءة داخل الوزارة.



متهم بأنه أحد رجال أبو الغيط ومن «الشلة» التي أسهمت في تراجع الدبلوماسية المصرية

القاهرة - محمد فوزي

ما إن أعلن اختيار وزير الخارجية الجديد محمد العرابي خلفاً لنيلك العربي الذي ينتقل إلى مقر جامعة الدول العربية أوائل الشهر المقبل، حتى انهالت التعليقات التي تهاجم الرجل، واصفة إياه بأنه رجل وزير الخارجية السابق أحمد أبو الغيط. ليست هذه أزمة العرابي مع المنصب الجديد، لكن الأزمة الحقيقية أن الرجل مطالب بالسير على خطى العربي الذي قطع خطوات هائلة في ملف السياسة الخارجية، وفي مقدمتها الملف الفلسطيني، وهو ما أكسبه شعبية كبيرة في زمن قياسي.

العرابي الذي سيكمل عامه الستين في آب المقبل، مطالب باستكمال ما بدأه العربي في عدة ملفات، أهمها الملفان الإيراني والفلسطيني. فتصريحات وزير الخارجية السابق، التي فتحت الطريق أمام عودة العلاقات بين القاهرة وطهران، تحتاج إلى من يستكملها، لكن هذه المرة عبر تحرك زريل التوتر القديم ما بين مصر وإيران. ربما كانت خبرة العرابي في المجال الاقتصادي، على اعتبار أنه شغل منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية، تمكنه من فتح الحوار عن طريق التعاون الاقتصادي

أولاً، قبل أن يستكملة بحوار سياسي بين البلدين. بالنسبة إلى الملف الفلسطيني، فإن الجهد فيه سيكون أكبر، لأن مصر راعية اتفاق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، وعليها استكمال المشوار وتنفيذ هذا الاتفاق على أرض الواقع، من خلال تسمية رئيس الحكومة والانتقال إلى باقي بنود الاتفاق. مشوار العرابي الدبلوماسي تدرج في عدة محطات مكنته من الاطلاع بمهامه على

## كلينتون ترحب بالاتفاق على أبي مزروعة السلاح

الدفاع السوداني عبد الرحيم محمد حسين المقاتلين المناهضين للحكومة بمحاولة جعل ولاية جنوب كردفان على الحدود مع الجنوب «بنغازي ثانية»، وقال إن الجيش يواصل جهوده لتطهير المنطقة. من جهة ثانية، رفضت الصين أمس الانتقادات الأمريكية بشأن زيارة متوقعة الأسبوع المقبل للرئيس السوداني عمر البشير لبيكين، مشيرة إلى أنها غير ملزمة بتسليمه على خلفية مذكرتي التوقيف الصادرتين بحقه عن المحكمة الجنائية الدولية بتهمته ارتكاب جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية وإبادة في منطقة دارفور، غرب السودان. وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية «أن الصين ليست عضواً في نظام روما (الذي يحدد قواعد عمل) المحكمة الجنائية الدولية وتحتفظ برأيها في إجراء المحكمة الجنائية الدولية بحق البشير».

(الأخبار، أ ف ب)

مراقب لا يملك حق التصويت، فضلاً عن «إنشاء شرطة مجتمعية تشرف عليها القوات الإثيوبية، على أن تستمر وضعية المنطقة لما عليه، باعتبار أن منطقة أبي شمالة إلى حين إجراء الاستفتاء للمنطقة، أو التوصل إلى معالجة الوضع في أبي حسب اتفاق بين الطرفين».

في غضون ذلك، أكد والي ولاية جنوب كردفان، أحمد محمد هارون، أمس، أن القوات المسلحة بسطت سيطرتها على المنطقة و«تقوم الآن بعمليات تمهيط واسعة والتعامل مع باقي جيوب التمرد». وفي حوار مع «وكالة السودان للأنباء»، أوضح أن الحياة بدأت تعود إلى طبيعتها باستقرار خدمات الكهرباء والمياه وممارسة الأسواق لنشاطها والأعمال التجارية، وبدأت حركة عودة السكان الذين هجروا مساكنهم، مشيراً إلى أن كادوقلي الآن تستعيد عافيتها بنحو متسارع وقوي، وذلك بعد يوم واحد من اتهام وزير

كذلك شددت كلينتون على رغبة الإدارة الأمريكية في العمل «مع مجلس الأمن الدولي على استصدار قرار لنشر قوة فصل دولية من جنود إثيوبيين سريعاً»، مؤكدة أن «على جميع الأفرقاء أن يحترموا التزاماتهم، وأن يسحبوا قواتهم العسكرية وأن يسمحوا بعودة النازحين الذين قدرتهم الأمم المتحدة عددهم بقرابة 75 ألف شخص».

وينص الاتفاق الموقع بين جيشي الجنوب والشمال، الذي يأتي قبل أسابيع من الإعلان الرسمي لاستقلال جنوب السودان في التاسع من تموز على انسحاب القوات السودانية من أبي وجعلها منزوعة السلاح، على أن ينتشر فيها العناصر الإثيوبيون في قوة الأمم المتحدة. ونص الاتفاق على تأليف إدارة جديدة لأبي وحصر مهماتها في مجال تقديم الخدمات لمواطني المنطقة، بجانب تكوين لجنة عليا مشتركة بين الحكومة والحركة توافقياً، تضم عضواً من الاتحاد الأفريقي بصفة

تواصلت أمس ردود الفعل الدولية المرحة بالاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين شريكي الحكم في السودان، لنحويل منطقة أبي المتنازع عليها إلى منطقة منزوعة السلاح، في الوقت الذي دافعت فيه الصين عن حقها في استضافة الرئيس السوداني، عمر البشير، الملاحق من المحكمة الجنائية الدولية.

ورأت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أمس أن الاتفاق الذي وقعه شمال السودان وجنوبه لجعل منطقة أبي المتنازع عليها منزوعة السلاح هو «خطوة أولى مهمة»، منبهة إلى أن الاختبار الحقيقي للطرفين سيكون بتنفيذ جميع البنود (المتعلقة بهذا الاتفاق) خلال الأيام المقبلة، ولا سيما بعدما أكدت القوات المسلحة السودانية الأسبوع الماضي رغبتها في البقاء بمنطقة أبي، نافية في حينه الأنباء التي تحدثت عن التوصل إلى اتفاق بشأن المنطقة.

ما قل ودل

رفضت الصين الانتقادات التي وجهت إليها بسبب دعوتها للرئيس السوداني عمر حسن البشير، وقالت إن من حقها دعوة زعيم بلد تربطه بها علاقات دبلوماسية. ودعت منظمة العفو الدولية الصين إلى إلقاء القبض على البشير نتيجة لإصدار المحكمة الجنائية الدولية أمر اعتقال بحقه لارتكابه جرائم بحق الإنسانية وجرائم حرب. لكن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، هونغ ليه، قال إن «الصين ليست من الأطراف الموقعة على قانون روما للمحكمة، الصين تحتفظ برأيها الخاص في ما يتعلق بدعوى المحكمة الجنائية الدولية على البشير».

(رويترز)